

البيئة المجتمعية للانتخابات:

إشكالية ضعف الأمن والاقتصاد(*)

أ. عبد الله عرفان(**)

بدايةً أود أن أوضح أن موضوع البحث مركب وبسيط في نفس الوقت، وتصوري لمؤتمر للباحثين الشباب أن هؤلاء الباحثين لا يتحدثون إلى جماهير بل يتحدثون مع باحثين، ولذا سأسأل حضراتكم أسئلة وأتوقع أن تجيبوا عنها فيما يتعلق بموضوع البيئة المجتمعية للانتخابات وإشكالية ضعف الأمن والاقتصاد، مع العلم أن هناك أمورًا نحتاج إلى أن نفرق فيها بين الأمن والاقتصاد، وبين الأمن المادي والأمن الإنساني {أَطْعَمَهُمْ مِّنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ} (سورة قريش: الآية 4)، وأنا أرى فروقًا كبيرة بين الأمني والاقتصادي.

وفي ضوء هذه الورقة البحثية نحاول أن نرى التأثير الأمني (سواء بمفهومه الضيق أو الواسع) والاقتصادي على قرارات الناخبين أو اتجاهاتهم للتصويت وبالتالي على النتائج، ومن ثمّ فإن السؤال الأساس الذي نحاول الإجابة عليه هو: **كيف يؤثر كل من الأمن والاقتصاد على النتائج؟**

وعند الحديث عن الاقتصاد يثور التساؤل التالي: **ما هو وضع الحالة الاقتصادية؟**

وبالنظر للمؤشرات الاقتصادية التقليدية، نجد أن التضخم معدله 12% وقد زاد عن العام الماضي ولكن الأسعار مازالت مرتفعة بالرغم من أن الأجور قد زادت إلى حدٍ ما، وهناك من يتحدث عن انهيار البورصة ولكن البورصة ليست مؤشرًا حقيقيًا للاقتصاد فيما يتعلق بالناس، فهو مؤشر لأفراد معينة خاصة عندما تكون بورصة مضاربات بشكل أساسي؛ حيث لا يمكن الاعتماد عليها كمؤشر لحال الاقتصاد بالنسبة للجماهير العريضة.

وبالنسبة للأداء الحكومي فهو جيد بدرجة ما؛ حيث توجد مؤسسات لم تنهار ولا تزال قائمة (مثل: المستشفيات والمدارس والجامعات) وهذا مؤشر إيجابي يُحسب لتاريخ وعراقة الدولة المصرية.

وعن السياحة، فهي مهمة حيث هناك قطاع كبير من الناس يعمل بها، وإن كان تأثيرها في الدخل القومي ليس كبيرًا. ولقد أثر الوضع الأمني على السياحة بشكل كبير ساهم في زيادة نسبة البطالة؛ فنسبة البطالة في 2010 وفق المؤشرات الرسمية كانت 8.9% بينما قفزت في ديسمبر 2011 إلى 12.5%، ولكن المؤشرات الرسمية يتم التشكيك فيها؛ فنسبة البطالة الحقيقية

* تمثل هذه الورقة تفرغًا لكلمة أ. عبد الله عرفان نظرًا لأنه لم يتمكن من تسليم نسخة من البحث المقدم في المؤتمر.

** مدرس مساعد بكلية تجارة - جامعة الأزهر، وباحث اقتصادي.

من الممكن أن تصل إلى 30% من حجم قوة العمل، فالمؤشر زاد بنسبة 3.5%، فمعنى ذلك أن البطالة زادت بنسبة 7% وهذه مشكلة كبيرة.

ولكن أشعر أنه بالرغم من أن الوضع يبدو سيئاً إلا أن المصريين تعودوا على السوء، ويبدو أن تفاؤل الثورة أو الأمل الذي بعثته الحركة المستمرة أحدث توازناً قليلاً.

وعند الحديث عن الحالة الأمنية قبل الانتخابات، أريد أن أفرق بين ما يتعلق بما هو أمني مباشر -سطو مسلح أو عنف طائفي- وما يتعلق بالمعنى غير المباشر للأمن؛ كأن يكون هناك اضطراب أو شخص ما قام بقطع الطريق فهذا شكل من أشكال القلق، وهذا القلق يمكن أن يتحول لتهديد اقتصادي، وهذا يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد، وهذا ضروري أن يدخل في مفهومنا وتصورنا للأمن.

وفيما يتعلق بالأمن المباشر من عنف طائفي وسطو مسلح وخطف، فقد بدأ بعد الثورة مباشرةً في أحداث عنف طائفي من 3 مارس إلى الآن، وفيما يتعلق بالأمن غير المباشر من اضطرابات واعتصامات مجتمعية (وليست فئوية) واختناقات سياسية، فكل هذه الأمور أحدثت حالة من الضبابية وحالة من عدم التأكد، وهذا هو تصوري للأمن؛ أنه إذا قلق مواطن وهو في بيته فهذا تهديد للأمن وهذا هو وضع الحالة الأمنية قبل الانتخابات.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية أثناء الانتخابات؛ نفرق بين الوضع الأمني في أنحاء الجمهورية عامةً وبين الوضع الأمني أمام اللجان، فأمام اللجان كنا أمام حالة فريدة؛ حيث كانت هناك حالة من الاستعداد الكثيف لقوات الجيش والشرطة، فكان هناك تواجد أمني بشكل كبير، وهذا أمر استثنائي لا يمكن القياس عليه ولا يمكن أن يستمر؛ لأن الشرطة كانت تساند الجيش من خلال قوات استثنائية، وهذا يمثل خصم من قوات الاحتياطي التي لديه، وهو لا يستطيع أن يسيطر لفترة طويلة وهذه نقطة مهمة.

وبالنسبة لما نراه من أحداث، ويتم الحديث عن وجود طرف ثالث يتسبب في إحداثها؛ حيث إن المجلس العسكري ينفي مسؤوليته، وكل الأطراف تنفي مسؤوليتها، فمن الذي يفعل ذلك؟ وأنا أتصور أن هناك مشكلة كبيرة فمثلاً عندما نحل ما حدث في بورسعيد على سبيل المثال، فهناك خلل في الوظيفة الأمنية عند جهاز الشرطة، وأنا هنا انظر لجهاز الشرطة باعتباره جهازاً أساسياً مهماً وكان في وقت من الأوقات ومازال أحد أعمدة الاستقرار، والاستقرار في أي نظام يمكن أن يُضمن بأكثر من طريقة، ونحن تعودنا أن الطريقة الأمنية هي بديل عن الحوار ومعادلة الحقوق والالتزامات، بل هي معادلة الخضوع والقمع أو الفوضى، ولكن لكي تنتقل للمعادلة الثانية (معادلة الحوار والحقوق والالتزامات) نحتاج لوقت ونحتاج أن نفهم بشكل أعمق وظيفة الجهاز الأمني، فوظيفته ليست القبض على المجرمين وحسب، بل وضمان استقرار النظام السياسي، ولكي نستبدل الجهاز الأمني فلا بد من استبدال القمع بالثقة، وإلى الآن أنا أتصور أن

كل الأطراف تساهم بشكل أو بآخر في زعزعة الثقة التي من المفترض أنها العمود الفقري للمجتمع، وهذه نقطة مهمة لا يلتفت لها أحد كثيرًا فالجميع يهاجم الجهاز الأمني، ولكن لكي تزيله يجب أن تضع بدلاً منه ثقة، وهذه الثقة يجب أن تُبنى؛ فلا بد من بناء المؤسسات على الثقة، وهذا هو التحدي الأكبر، فالأمر ليس مجرد أن تزيل الأمن أو تعيد هيكلته.

وهناك نقطة مهمة، وهي أن الجهاز الأمني من المستحيل أن يركز في كل المناطق في ذات الوقت، ففي النهاية لن يستطيع أن يسيطر على الأمور في ذات الوقت خصوصًا أن هيئته قد ضاعت، ولم يصبح يحظى بالثقة ذاتها، فضلاً عن أن الناس تشك في أي شيء يقوم به.

وهناك مقولة أخرى تقول: إن هذا الجهاز ليس في يد وزير الداخلية، فوزير الداخلية يدير عدة إدارات وباقي الإدارات ليست تحت إدارته كليةً، وهنا تثار التساؤلات: من يدير وزارة الداخلية؟ بل وما هي وزارة الداخلية؟ فما هي الأجهزة التي بداخلها؟ وأنا متصور أن النظم السلطوية إذا لم تكن مبنية على ثقة فهي مبنية على ولاءات، ومن أجل ضمان الاستقرار للنظام ككل والشخص لا بد من بناء أجهزة تؤدي نفس الوظيفة بشكل متوازي، بشكل رسمي وبشكل غير رسمي، فأنا أتصور أنه كان هناك جهاز غير رسمي يراقب وزارة الداخلية، فعقلية مبارك أو أي مستبد سيترك في أي جهاز منظم وسيضع عليه أناس تابعين له، فالموضوع مركب أكثر منه أمن دولة، فأنا أعتقد أن أمن الدولة داخلها كيان مراقبة ليضمن ولاء من ينتمون لهذا الجهاز، وأنا هنا أحاول تفسير: لماذا لم يتم معرفة الطرف الثالث، وفي وقت من الأوقات كان له قائد يحركه والآن هذا القائد اختفى فنحن لا نعلم من يحركه الآن، يمكن أن يكون هناك أكثر من طرف ثالث وهم أنفسهم لا يعرفون بعضهم البعض، وهذا ليس تخيل بقدر ما هو جزء من أي نظام سلطوي، ففي تركيا حدث هذا، فأنا أتصور أننا لدينا خلايا طرف ثالث.

وكان دائماً يقال إن لدينا أجهزة أمنية كثيرة؛ فهذا يعني أن الأمر معقد وإحلال هذه الأمور ليس فقط بمواجهتها، بل نريد أن نحل محلها شبكات ثقة وبنية المؤسسات التي تضمن الاستقرار.

وتفسير أحداث بورسعيد وغيرها أن هناك صراع بين أجنحة رسمية مختلفة، وأحياناً يكون بين أجنحة رسمية وأخرى غير رسمية، أو غير رسمية مع غير رسمية، وهذه نقطة قد تكون مهمة، وهذا يوصلني لتصور أن المصريين ورثوا قصرًا كبيرًا به الكثير من الغرف المظلمة تخرج منه أناس تقوم بالضرب بشكل مفاجئ ثم تختفي، ولكي نتعرف على هؤلاء أمامنا طريقان: إما أن ندمر القصر أو نضيء النور، وأتصور أن الأمر الأصعب أن نضيء النور، فأتصور أن هذا هو الوضع في مصر، فنحن أمامنا خريطة غير مكتملة، وقد يفسر هذا حيرة الجميع؛ حيث إننا نقوم باكتشاف حقائق جديدة ترتب وضعاً جديداً سواء في تخيلنا أو على أرض الواقع.